



مقرر مشترك رقم: يحدد مبالغ وإتاوات
رخص الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية



إن وزير المالية ووزير الصيد والاقتصاد البحري،
بعد الاطلاع على:

- القانون رقم: 2019-035 بتاريخ: 18 دجمبر 2019 المتضمن قانون الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية؛
- المرسوم رقم: 2021 - 216 الصادر بتاريخ: 13 دجمبر 2021 المطبق لبعض أحكام القانون رقم: 2019-035 بتاريخ: 18 دجمبر 2019 المتضمن قانون الصيد وتربية الأحياء المائية القارية؛
- المرسوم رقم: 2007-157 الصادر بتاريخ: 06 سبتمبر 2007 المتعلق بمجلس الوزراء وصلاحيات الوزير الأول والوزراء؛
- المرسوم رقم: 2020-155 بتاريخ: 09 أغسطس 2020 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة؛
- المرسوم رقم: 2021-073 الصادر بتاريخ: 26 مايو 2021، المتعلق بتعيين بعض أعضاء الحكومة؛
- المرسوم رقم: 2019-349 الصادر بتاريخ: 09 سبتمبر 2019 المحدد لصلاحيات وزير المالية ولتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه؛
- المرسوم رقم: 2017-211 الصادر بتاريخ: 29 مايو 2017 المحدد لصلاحيات وزير الصيد والاقتصاد البحري ولتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه؛

يقران:

المادة الأولى: يخضع نشاط الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية إلى إجبارية الحصول على رخصة أو إذن للصيد أو لتربية الأحياء المائية.

المادة 2: يخضع إصدار رخص الصيد أو ترخيص تربية الأحياء المائية إلى اجبارية دفع مبلغ سنوي جزافي قدره ثلاثة آلاف (3000) أوقية جديدة للخزينة العامة مقابل رخص الصيد القاري وخمسة آلاف (5000) أوقية جديدة لمزارع تربية الأحياء المائية.

✓
المادة 3: تمنح رخص الصيد القاري لمدة سنة من فاتح يناير إلى 31 دجمبر ، بما في ذلك فترات التوقيف البيولوجي، يمكن تجديدها سنويا.

المادة 4: يمنح الترخيص لمزارع تربية الأحياء المائية لمدة سنة قابلة للتجديد ابتداء من فاتح يناير حتى 31 دجمبر.

المادة 5: يكلف الأمين العام لوزارة المالية، والأمين العام لوزارة الصيد والاقتصاد البحري وقائد خفر السواحل الموريتانية ومدير الصيد القاري وإستزراع الأسماك والمدير العام للخزينة والمحاسبة العمومية، كل فيما يعنيه، بتنفيذ هذا المقرر الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

15 FEB 2022

حرر في انواكشوط بتاريخ:

وزير الصيد والاقتصاد البحري
أدي ولد الزين

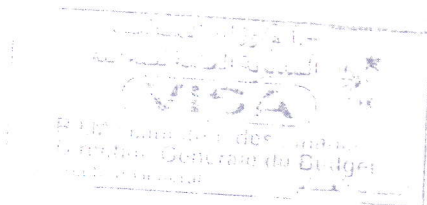


وزير المالية
محمد الأمين ولد الذهبي



التوزيع:

- 3 - و.ا.ع/رج
- 3 - و.ا.ح
- 30 - ق.و
- 10 - و.ص.ق.ب
- 3 - الارشيف
- 3 - ج.ر



الوزارة الأمانة العامة للحكومة
Ministère Secrétariat Général du Gouvernement
تأشيرة التشريع
II VISA LEGISLATION